



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية

The reality of foreign direct investment and its impact on economic growth in Algeria: An empirical study

د. بلقاسم بن علال^{1*}، أ. مريم شعنبي².

¹ المركز الجامعي نور البشير البيض، مخبر MIFMA جامعة تلمسان، الجزائر.
² المركز الجامعي نور البشير البيض، مخبر MIM جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

Key words:

Foreign direct investment
Economic growth
Algeria
Economic development
Empirical study.

Abstract

This study aims to investigate the impact of foreign direct investment on economic growth rates in Algeria for the period (1990-2018). Algeria has embarked on several economic and financial reforms since the beginning of the nineties by adopting a market economy system and enacting several legislations, and adopting a system of incentives that encourages the freedom of movement of foreign capital in the form of foreign direct investment, pursuant to economic theories that have proven that foreign direct investment stimulates economic growth on the short term is driving economic development in the long term. An empirical study consisting of several econometric and experimental tests for Vector autoregression model was used in this study using the data of the annual reports and bulletins for Algeria issued by the World Bank, where the results of this study revealed that there is no impact of foreign direct investment on economic growth, and it became clear that Algeria suffers from a decrease in the volume of investment flows of all kinds, and it became necessary to apply clear development policies and an appropriate sectoral strategy, while providing a more attractive investment climate for foreign investment.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2020-04-18

القبول: 2020-06-11

الكلمات المفتاحية:

الاستثمارات الأجنبية
المباشرة
النمو الاقتصادي
الجزائر
تنمية اقتصادية
دراسة تجريبية.

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018). وقد باشرت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية ومالية منذ بداية التسعينات من خلال تبنيها نظام اقتصاد السوق وسنها للعديد من التشريعات، وإقرارها نظام الحوافز الذي يشجع حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، عملاً بالنظريات الاقتصادية التي برهنت أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحفز النمو الاقتصادي على المدى القصير وتدفع إلى تحقيق تنمية اقتصادية على المدى الطويل. وقد تم استخدام في هذه الدراسة دراسة تجريبية مكونة من عدة اختبارات قياسية وتجريبية والخاصة بنموذج أشعة الانحدار الذاتي وبالاستعانة ببيانات التقارير والنشرات السنوية الخاصة بالجزائر والصادرة عن البنك العالمي، حيث كشفت نتائج هذه الدراسة عن عدم وجود أثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي، وأتضح أن الجزائر تعاني من نقص في حجم التدفقات الاستثمارية بكل أنواعها، وبات من الضروري تطبيق سياسات تنموية واضحة وإستراتيجية قطاعية ملائمة، مع توفير مناخ استثماري أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية.

1. مقدمة

المفسرة لعلاقتها بالنمو الاقتصادي. كما سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يعتمد على بعض الأدوات والاختبارات القياسية لقياس وتحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الدراسات السابقة

شكل دراسة موضوع قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي أحد أهم الانشغالات التي تطرق إليها الاقتصاديون من خلال الدراسات المتعددة التي قاموا بها مستعملين في ذلك عدة نماذج وبيانات لتحديد المعايير والضوابط التي من خلالها تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي. وتمثلت المشكلة الأساسية في الجدل القائم في الدراسات التطبيقية، حول طبيعة الأثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي بالإيجاب أو بالسلب أو عدم وجود تأثير. ولقد قام العديد من الباحثين بإجراء دراسات مختلفة لاختبار أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي، وتباينت هذه الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج المتحصل عليها.

وتوصل (U Tun و Chorngh-huey, 1982) في دراستهم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر إيجابيا على اقتصاديات الدول النامية وبالأخص على الاستثمارات الخاصة في حالة توظيف هذه الاستثمارات في الصناعات التي لها علاقة بالصناعات المحلية، والتي تساهم بدورها في تحسين جودة الصناعات المحلية وبالتالي تتزايد الصادرات ويتحسن ميزان المدفوعات. كما توصلوا إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تؤثر سلبا على اقتصاديات هذه الدول في حال وجهت إلى منافسة الصناعات المحلية. كذلك، توصل (Quinn, 1997) في دراسته إلى وجود أثر إيجابي وقوي ومعنوي لتحرير تدفقات رؤوس الأموال وبالأخص في شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأوائل التي توصلت إلى وجود ارتباط إيجابي بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي لعينة مكونة من 58 دولة وللفترة الممتدة بين 1960 و1989، مستعملا طريقة المربعات الصغرى ومؤشر جديد خاص به يقيس من خلاله درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على حساب رأس المال بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وباستعمال طريقة العزوم، ومؤشر BHL الصادر من و (Bekaert, Harvey, 2003) الذي يقيس درجة انفتاح أسواق الأوراق المالية على المستثمرين الأجانب، ومؤشر آخر في شكل متغير صماء صادر عن (Wyplosz, 2002) والذي يقيس درجة تحرير حساب رأس المال، توصل (Dhingra, 2004) إلى أن تحرير تدفقات رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وفي شكل استثمارات المحافظ المالية في عينة مكونة من 58 دولة نامية وللفترة الممتدة بين 1975 و2000، يؤثر إيجابيا وبشكل كبير على النمو الاقتصادي، حيث يساهم

إن المتتبع لأحداث الساحة الاقتصادية العالمية يدرك بلا شك أن ثمة تحولات غير مسبوقه شهدها الاقتصاد العالمي، وكان ذلك بداية عقد السبعينات من القرن الماضي تمثلت أساسا في تكريس بؤادر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، والزيادة السريعة للتجارة الدولية بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم رؤوس الأموال الداعمة للتنمية الاقتصادية في الدول، بالإضافة للدور المهم والحيوي الذي تلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للإنتاج، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، وهذا ما أكدته نماذج النمو النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من ركودا في الاستثمارات بشتى أنواعها، ومن ثم فهي تبحث عن سبل بعثها وتنشيطها، لذلك تبنت منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي سياسة الانفتاح الاقتصادي لتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية، كما قامت بتطوير التشريعات وإقرار الحوافز لاستقطاب التكنولوجيا الحديثة تسمح بإقامة صناعات تعزز النمو الاقتصادي، وتنشط الاستثمارات المحلية، باعتبارها مقومات أساسية لدفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لدى سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: ما هو واقع وأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) ؟

وللإجابة المؤقتة على الإشكالية حاولنا وضع الفرضيتين التاليتين كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع هذه الدراسة:

■ الفرضية الأولى: أثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة بعد إصلاحات الاقتصادية والمالية التي تلت سنة 1990 والهادفة إلى تبني نظام اقتصاد السوق وخلق مناخ مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية.

■ الفرضية الثانية: لم يؤثر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي المحقق خلال فترة الدراسة، ويبقى مستوى أداء وإمكانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومستوى جاذبيتها له بحاجة أكثر إلى تحسينهم.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة نظرية عن علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي. أما الهدف الأساسي في الدراسة هو محاولة قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر.

تماشيا مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة ووفقا لطبيعة كل جزء من هذه الدراسة، سوف نستخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال عرض مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعناصرها ونماذجها مع وصف النظريات

المباشرة تساعد على تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وعلى الرغم من ذلك فلها كذلك أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

على العموم توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن التأثير الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي، كان نتيجة التكنولوجيا العالية والحديثة المصاحبة لتلك الاستثمارات والتي تؤدي إلى زيادة عوائد عوامل الإنتاج والحد من فجوة الادخار والاستثمار، إضافة إلى قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتحفيز الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة وبالتالي تحفيز للنمو الاقتصادي. بينما أكدت دراسات سابقة أخرى عكس ذلك، حيث أدى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى انخفاض الاستثمارات المحلية بسبب عدم قدرة الشركات المحلية على مواجهة ومنافسة الشركات الأجنبية نتيجة الفرق في التكنولوجيا والطرق الحديثة المطبقة في مجال الإنتاج والتسويق.

2. الجانب النظري

عموما تتشكل تدفقات رؤوس الأموال من التدفقات الصافية لرؤوس الأموال وتدفقات الديون. وتتشكل التدفقات الصافية لرؤوس الأموال بدورها من رؤوس الأموال المتدفقة في شكل المحفظة المالية وفي شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعرف المنظمة العالمية للتجارة (OMC) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات التي تحصل عندما يقوم مستثمرون من دول ما (الدول الأم) بامتلاك موجودات في دول أخرى (الدول المضيفة)، مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات (مسعداوي، 2008، صفحة 163). ويعرف الصندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في الأسواق وتسيير المؤسسات المتوطنة في دول مخالفة لدولة مؤسسات الأم (Hgouhou، 2008، صفحة 14). وقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف (Sarno و Taylor، 1999) على أنها تلك رؤوس الأموال المملوكة من طرف المقيمين في دولة متطورة والذين يستحوذون من خلالها على الجزء الأكبر من رأس مال مؤسسة أو شركة موجودة في دولة نامية. فهي استثمارات تنطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة أو مصلحة دائمة للمستثمرين من دول أخرى يكون لهم الحق في إدارة موجوداتهم والسيطرة عليها (العامري، 2010، صفحة 772). فضلا على أنها تتميز عن غيرها من صور التدفقات العالمية بأنها عبارة عن مشروعات يتم من خلالها نقل التكنولوجيا وتدفق رؤوس الأموال للدخل وخلق فرص عمل جديدة ونقل المعارف الإدارية والتنظيمية والقدرات التسويقية، كما يفترض أن يترتب على تواجدها زيادة في توظيف الموارد الاقتصادية وتحسين القدرات التنافسية للمنتجات المحلية، ومضاعفة القدرات التصديرية وتحفيز الشركات المحلية. (البسام، 2011، صفحة 5)

هذا النوع من التدفقات في رفع الناتج المحلي الإجمالي للدول المدروسة 1.4 % سنويا. وبين (Blomstrom، 1991) في دراسته مختلف القنوات التي من خلالها تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي: فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع درجة المنافسة في الصناعة للدول التي تستقبلها، الأمر الذي يحتم على المؤسسات المحلية أن تكون أكثر تنافسية وأكثر إنتاجية وذلك من خلال اعتماد طرق تسيير أكثر فعالية تسمح بالاستثمار الفعال في رأس المال البشري والمادي. بالإضافة إلى ذلك، عندما تكون الشركات الأجنبية ذو صلات واسعة مع الشركات المحلية، فإنه قد يكون لها تأثير على الهيكل الصناعي للبلد المضيف، وتؤثر كذلك على القطاعات الرئيسية للاقتصاد من خلال جعلها أكثر قدرة على المنافسة وأكثر توجهها نحو تصدير. كما يمكن النظر إلى الاستثمارات الأجنبية كقناة مهمة لنقل التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الجديدة من البلدان الصناعية والمتطورة إلى البلدان النامية. كذلك في دراسة (Mohamed Sghaier و Abida، 2013) كانت فيه محاولة لاختبار العلاقة السببية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتطور المالي والنمو الاقتصادي لعينة مكونة من أربعة دول من شمال إفريقيا (تونس، المغرب، الجزائر ومصر) وللفترة الممتدة بين 1980 و 2011، وتم التوصل إلى دليلا قويا على وجود علاقة إيجابية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، وأن تطور النظام المالي المحلي هو شرط أساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وجاءت دراسة (Epaphra و Mwakalasya، 2017) لتحديد أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعي الزراعي والنمو الاقتصادي بتنزانيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2015، حيث تبين من خلال هذه الدراسة أن نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرتبطان ارتباطا إيجابيا. وقامت دراسة (بن عطا الله، 2018) بتحليل بنية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الوافدة لها ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، باستخدام التحليل القياسي من خلال اختبار السببية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1982-2017، وبينت نتائج هذه الدراسة وجود أثر إيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة على النمو الاقتصادي في الصين. وساهمت دراسة (Dinh، Vo، Anh و Nguyen، 2019) بتوفير أدلة كمية إضافية ذات صلة بأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في المدى القصير وال المدى الطويل في الدول النامية من مجموعة الدخل المتوسط الأدنى للفترة 2000-2014، وذلك من خلال استخدام طرق الاقتصاد القياسي المختلفة مثل اختبار جذور الوحدة، واختبار تكامل المتزامن، ونموذج تصحيح خطأ الموجه (VECM)، وطريقة المربعات المصغرة (OLS) المعدلة بالكامل (FMOLS)، حيث تم التوصل إلى أن الاستثمارات الأجنبية

ودوافع أخرى للدول المضيفة، فلكل أهدافه وغاياته.

الجدول 1: مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة

دوافع الدولة المضيفة	دوافع المستثمر الأجنبي
- توفير عوامل الإنتاج المحلية	- البحث عن أسواق جديدة
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية	- الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والمزايا الممنوحة
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة	- الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدول المضيفة
- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات	- استغلال المواد الخام المتاحة في الدول المضيفة
- الاحتكاك بالكفاءة الأجنبية	- استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا
- تحسين المركز التنافسي للبلد	- التخلص من التكنولوجيا المتقادمة
- تحقيق تقدم اقتصادي	- البحث عن أرباح ضخمة
	- اعتبارات إستراتيجية أخرى

المصدر: فريد النجار (2000)، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 36.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أهم الأهداف التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها تتمثل في إيجاد أسواق جديدة في الدول المستثمر فيها من أجل تسويق فائض السلع وأيضا الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تمنحها تلك الدول، كما يرغب المستثمر الأجنبي في الاستفادة من ميزة انخفاض الأجور التي تمثل له فرصة لخفض التكاليف، وبالتالي تسمح له تحقيق أرباح تفوق بكثير الأرباح المحصل عليها في موطنه. وتنطوي محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ثلاثة أنواع والتي يوضحها الشكل 1 التالي:

الشكل 1: محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة



المصدر: بيري نورة، زرقين عبود (2014)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب: محددات وآثار، دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الانية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، ص 111.

فمن خلال الشكل 1 نلاحظ أن هناك ثلاثة محددات لها علاقة بالدول المضيفة والمستثمرين الأجانب إذ أن تسيير الأعمال التي تتضمن الحوافز والتكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد، كلها تؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري. كما أن إطار السياسات التي تتمثل في الاستقرار السياسي والقوانين وأيضا المحددات

وحسب (كاكي، 2013، الصفحات 28.25) يوجد عموما خمسة أشكال للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي:

■ **الاستثمار المشترك:** هو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني وتحدد نسبة المشاركة في رأس مال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة.

■ **الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** وهنا تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي بدءا بالمشروع ذاته إلى الإدارة والتسيير.

■ **الاستثمار في المناطق الحرة:** وهذا النوع مرتبط بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية تستفيد من الإعفاءات الجمركية والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال.

■ **مشروعات أو عمليات التجميع:** يقوم في هذا النوع بإنشاء وحدات في البلد المضيف تقوم بتركيب وتجميع منتج سبق صنعه في البلد الأم أو يقوم المستثمر الأجنبي بمد البلد المضيف بتكنولوجيا وأسرار تركيب المنتج مقابل نسبة من الأرباح متفق عليها مسبقا.

■ **التحالف الإستراتيجي:** هو قيام تحالف بين المستثمر محلي وآخر أجنبي من أجل التعاون في المنافسة أو التعاون من أجل الاستغلال مواد الخام أو السيطرة على أسواق أخرى بالاتفاق بين المنافسين.

وحسب تقرير (UNCTAD, 1998) توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي:

رأس المال الأولي: وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10 % على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

■ **الأرباح المعاد استثمارها:** وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار، وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص طبيعي أو معنوي أجنبي، وبهذا يصبح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

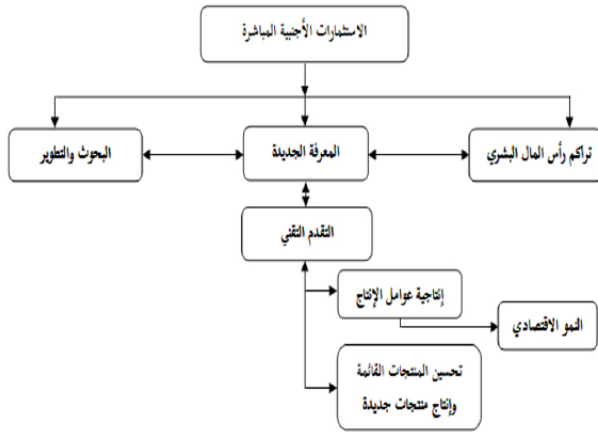
■ **القروض داخل الشركة الواحدة:** وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

وللإستثمارات الأجنبية المباشرة دوافع ناتجة عن المستثمرين

الذي يحوز على التكنولوجيا بالإضافة إلى من يريد امتلاكه، ومن هذا المنظور تجسد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة فعالة جدا لنقل التكنولوجيا.

وتأخذ الآثار الايجابية لاستيراد التكنولوجيا بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ثلاثة أشكال وهي موضحة في الشكل 2 التالي:

الشكل 2: الأثر غير المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي



المصدر: عميروش محند شلغوم (2012)، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، ص 72.

وطبقا لهذا الشكل فإن أنشطة البحوث والتطوير التي تصاحب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى خلق منافسة داخل الدول المضيفة مما يؤدي إلى تشجيع الشركات المحلية على زيادة أنشطة البحوث والتطوير الخاصة بها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة ويترتب على ذلك تحسين المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة من ناحية، وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. (شلغوم، 2012، الصفحات 71-72)

3. تقييم واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر منذ الاستقلال بشكل أساسي في قطاع المحروقات نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات، واعتبر قطاع المحروقات القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد قرار 1971 والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البترول والغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا مآدى بالعديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات، الاكتشاف، التكسير، النقل، الإنتاج، وقد عرفت الفترة 1969-1980 توجه متزايد لأشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة عن طريق عقود ممثلة في نوع مفتاح اليد حوالي 67 % خلال المخطط الرباعي الثاني، وقبل عام 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص إلا في

الاقتصادية من عوامل السوق والموارد وعوامل الكفاءة، كلها تؤثر مباشرة في قرارات المستثمرين والدول المضيفة.

وتلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك كونها مولدة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وذلك من خلال عدة آليات وهي حسب (بيوض، 2011، صفحة 144) كالتالي:

■ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية عن طريق جذب الأصول المادية وغير المادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات.

■ تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.

■ تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات المتعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها.

■ رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما توفره الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رأس المال النقدي والعيني وأثره الايجابي على اقتصاد وتجارة الدول المضيفة، وذلك من خلال قيام برامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل.

■ إن للاستثمارات الأجنبية المباشرة آثار قوية على مستوى الأجور في الاقتصاديات المضيفة النامية فان هذا من شأنه أن يفرز منافسة شرسة بين الشركات المحلية والشركات المتعددة الجنسيات على العمال المحليين، فمن حيث المبدأ يمكن أن تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضا على الأجور في الشركات المحلية من خلال تأثيرها على الإنتاجية في تلك الشركات وتصبح الإنتاجية المتزايدة التي تقود فوائد في الأجور أكثر أهمية عند توفر روابط وعلاقات قوية بين الشركات المحلية والشركات المتعددة الجنسيات.

■ كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمارس تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدول المضيفة لأن توطن الشركات متعددة الجنسيات سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي، والتي تترجم من خلال تحسين الإنتاجية، انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة.

■ الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الإدارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة، فزي كثير من الأحوال تطرقت الدراسات المعنية بنقل التكنولوجيا إلى أثر العدوى الذي تحدثه الشركات المتعددة الجنسيات باعتبار التكنولوجيا مرض ينتشر بالاتصال البشري، حيث وجدت هذه الدراسات أن الابتكارات التكنولوجية تقلد بطريقة متقنة جدا بالتواجد المادي والمستثمر للشريك

الواردة إلى جزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات، وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمارات الأجنبية التي استقبلته البلدان المجاورة خلال تلك الفترة.

كما نلاحظ أن مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر اتخذت اتجاها تصاعديا، منذ سنة 2001 حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2009 بقيمة 2754 مليون دولار، ويعود هذا لانعكاس الإصلاحات التي باشرتها الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث صدر قانون الاستثمار 1993 والقانون المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية 1995، ثم جاء قانون الاستثمار لسنة 2001 الذي أعطى الكثير من الامتيازات للمستثمرين سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب، كما تم من خلاله استحداث هيئات متعلقة بالاستثمار مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار. وكانت أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة نفذت من قبل الشركات متعددة الجنسيات خاصة في قطاع المحروقات، في حين ظلت القطاعات الأخرى دون المستوى المطلوب. ومن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال هذه الفترة: مصر، الكويت، جنوب إفريقيا، فرنسا، ليبيا، وم.أ، السعودية، الصين، الهند وهولندا.

وعلى الرغم أن قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تزايدت إلى غاية سنة 2009، إلا أنها انخفضت بفارق ما يقارب قيمة 453 مليون دولار سنة 2010، ثم ارتفعت في سنة 2011 بحيث بلغ قيمة هذا الارتفاع 2580 مليون دولار أمريكي، ولكنه سرعان ما انخفض مرة أخرى في سنة 2012 بشكل متذبذب عن المستوى المحقق لسنة 2011. ويرجع أغلب الباحثون الاقتصاديون أن خلال هذه الفترة تأثر حجم هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل كبير على جل المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العالمي والجزائري. بالإضافة إلى ذلك الأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي، وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى عدم التوجه إلى الدول العربية رغم أن أغلب الدول العربية بما فيها الجزائر تتوفر على مناخ استثماري خصب ووضعيته الاقتصادية والسياسية مستقرة.

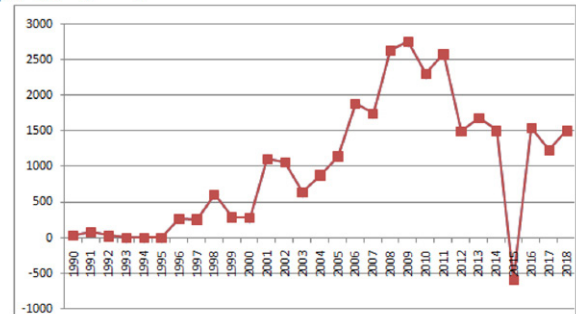
وشكلت قاعدة 49 % - 51 % وانعدام الأمن القانوني المتعلق بحقوق الملكية الفكرية وضعف القطاع المالي والبيروقراطية والفساد، عائقا أمام كل ما تقوم به الدولة الجزائرية بطريقة رسمية لتحسين عملية جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الجديدة غير قطاع المحروقات. إلا أنه عرفت الجزائر استقطاب بعض الاستثمارات الأجنبية في مجال المياه (مشروع تحلية مياه البحر)، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث أصبحت ذلك الوقت الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك ثلاثة تراخيص من خلال فتح السوق بشكل كبير للمنافسة في الهواتف المحمولة، والسياحة وبالإضافة إلى

إطار عقود تقسيم الإنتاج أو عقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سوناطراك، وفي أعقاب سنة 1994 اعتمدت الجزائر جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب وهذا في إطار إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة، من خلال قانون 1993 المعدل والمتمم بالأمر 03/01 عام 2001، وكان العقد الأول من القرن 21 ايجابيا للغاية بالنسبة لتطور حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر وهو ما أكدته كلا من المنظمات المالية الدولية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بعدما كان حجم تلك الاستثمارات متذبذبا خاصة في التسعينات من القرن الماضي. (نزاري و الطاهر، 2016، صفحة 506)

وتملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد. ويوضح الشكل التالي حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2018:

الشكل 3: تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جزائر (1990-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي



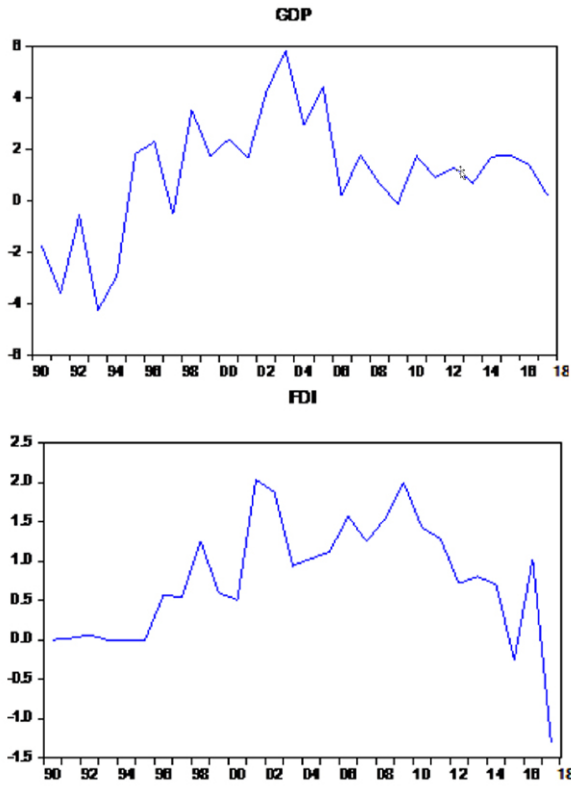
المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير الاستثمار العالمي 2019.

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

من خلال الشكل 3 نلاحظ أن الفترة (1991-1995) تميزت بغياب شبه كامل للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويرجع السبب إلى الوضعية الاقتصادية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعدم الاستقرار على جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة إجبار السلطات على إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة (بن حسين، 2009، صفحة 59). أما الفترة (1996-2000) فقد تميزت بعودة ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية

(TS)، نقوم بنزع أثر الاتجاه العام. ولمعرفة طبيعة وخصائص السلسلتين الزمنية، من الضروري القيام بتحليل منحنى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي.

الشكل 4: تطورات سلسلة GDP وسلسلة FDI خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على مخرجات 10 Eviews.

ويتضح من خلال التمثيل البياني للسلسلتين عدم استقراريهما، وهي نفس النتيجة التي توصلنا إليها من خلال تحليل دوال الارتباط الذاتي للسلسلتين الزمنية، حيث أظهرت نتائج الاختبار بأن السلسلتين غير مستقرتين، إذ أن تناقص دالة الارتباط الذاتي تأخذ فترة طويلة (أنظر الملحق 1). وللتأكد من عدم استقرارية السلسلتين، سنقوم بتطبيق اختبارات (Dickey و Fuller, 1979).

- اختبار جذر الوحدة على السلسلتين الزميتين

يسمح لنا اختبار (Dickey و Fuller, 1979) باختبار فرضية العدم التي تعني وجود جذر أحادي في السلسلتين وهذا يدل على عدم استقرارهما، ضد الفرضية البديلة التي تدل على استقرار السلسلتين، والنماذج المستعملة لاختبار (ADF) هي كالتالي:

$$[4]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{j=2}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$[5]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} + \beta_0 + \sum_{j=2}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$[6]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} + \beta_0 + \beta_1 t + \sum_{j=2}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

ذلك أشغال البنية التحتية لا سيما مشروع الربط بين الشرق والغرب للجزائر بمشروع الطريق السريع، وتحسين النقل بالمترو في مختلف الولايات الدولة. وفي سنة 2015 شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا ملحوظا وحادا حيث بلغت قيمة سالبة 584-، وهذا كان راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات بداية من منتصف سنة 2014 والتي أثرت بشكل كبير على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. ثم عادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للارتفاع من جديد بقيمة 1546 مليون دولار في سنة 2016 مع تحسن أسعار المحروقات في العالم. وفي سنة 2017 سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا طفيفا لكنها ارتفعت في سنة 2018 حيث بلغت قيمة 1506 مليون دولار.

4. منهجية الدراسة القياسية وعرض النتائج مع التحليل

سنحاول من خلال هذا الجزء الإجابة على إشكالية هذه الدراسة من خلال إجراء دراسة قياسية من أجل قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر منذ توجهها نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق الخارجية في مطلع التسعينيات، وذلك للفترة الممتدة ما بين 1990-2018، باعتبار أن سنة 1990 كانت البداية الحقيقية للإصلاحات الاقتصادية والمالية الهادفة إلى دخول في نظام اقتصاد السوق، أما سنة 2018 فكانت نقطة توقف الدراسة لما توفر لدينا من بيانات وإحصائيات معقولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر. وعليه تم استخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) والاستعانة ببيانات التقارير والنشرات السنوية الخاصة بالجزائر والصادرة عن البنك العالمي (World Bank Open Data).

تم استخدام في هذه الدراسة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر ممثل للنمو الاقتصادي وكمؤشر تابع وداخلي وجب تفسيره. كذلك، تم استخدام في هذه الدراسة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة من الناتج الداخلي الخام (FDI) كمؤشر خارجي ومستقل، وهو عبارة عن مجموع رؤوس الأموال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رؤوس الأموال الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، وهو يعد المصدر السائد للتدفقات الرأسمالية.

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لمعرفة طبيعة وخصائص السلسلة من الضروري القيام بتحليل المنحنى ثم إجراء اختبارات (Dickey و Fuller, 1979) بهدف التأكد من النتائج. كما تطبق هذه الاختبارات من أجل تحديد استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، فإذا وجدناها غير مستقرة، وهي من نوع (DS)، نقوم بتطبيق الفروقات d مرة من أجل إرجاعها مستقرة، أما في حالة كونها من نوع

الجدول 3: نتائج اختبارات استقرارية المتغيرة FDI

النموذج المقدر	معلمات الانحدار	t المحسوبة	t المجدولة (% 5)	القرار
الحد الثابت والاتجاه العام	الجزء الأحادي ϕ	-2.85	-3.58	النموذج غير ملائم بسبب
	الاتجاه العام b	0.55	2.85	عدم معنوية الاتجاه العام
	الثابت c	0.28	3.20	
الحد الثابت	الجزء الأحادي ϕ	-2.91	-2.97	النموذج غير ملائم بسبب
	الثابت c	1.43	2.61	عدم معنوية الثابت
بدونهما	الجزء الأحادي ϕ	-1.76	-1.95	السلسلة (GDP) غير مستقرة
النموذج المقدر	معلمات الانحدار	t المحسوبة	t المجدولة (% 5)	القرار
الحد الثابت والاتجاه العام	الجزء الأحادي ϕ	-8.41	-3.59	النموذج غير ملائم بسبب
	الاتجاه العام b	-1.23	2.85	عدم معنوية الاتجاه العام
	الثابت c	1.33	3.20	
الحد الثابت	الجزء الأحادي ϕ	-8.25	-2.98	النموذج غير ملائم بسبب
	الثابت c	0.51	2.61	عدم معنوية الثابت
بدونهما	الجزء الأحادي ϕ	-8.35	-1.95	السلسلة (dGDP) مستقرة

المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على مخرجات 10 Eviews.

كذلك، من خلال هذه النتائج توصلنا إلى رفض فرضية الاستقرار بالإضافة إلى عدم معنوية معلمي كل من الاتجاه العام والثابت للسلسلة (FDI)، وبهذا تم التوصل إلى أن السلسلة (FDI) من النوع (DS)، وتم إخضاعها إلى الفروقات من الدرجة الأولى للحصول سلسلة زمنية مستقرة (d FDI)، حيث تم التوصل إلى أن السلسلة (d FDI) مستقرة، مع عدم معنوية كل من الاتجاه العام والثابت، وبالتالي فالسلسلة (d FDI) من النوع (DS) ومتكاملة من الدرجة الأولى ((FDI~I(1).

وبالتالي توصلنا بالاعتماد على التحليل السابق إلى نتيجة أساسية، تفيد بعدم استقرارية المتغيرتين المدروستين عند المستوى، مقابل استقراريتهما عند الفرق الأول.

- اختبارات التكامل المتزامن (Johansen, 1991)

بما أن كلا السلسلتين مستقرتين عند نفس الدرجة، فإن هذا يعني إمكانية نموها بنفس الوتيرة على المدى الطويل، أي إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بينهما. وعليه سوف يتم تحديد درجة التأخير المثلى للنظام (VAR) الذي يعبر عن المتغيرات في شكل مستويات، وذلك بالاعتماد على المعيارين [Akaike (AIK) & Schwartz (SCH)]، حيث يتم الاختيار وفق أدنى قيمة إحصائية لهذين المعيارين، والتي تقابل درجة التأخير المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي:

وعند تطبيق اختبار (Dickey و Fuller, 1979) نحدد عدد التأخيرات المناسبة مباشرة بعد اختيارنا لمعيار من معايير تحديد التأخيرات [Akaike (AIK) & Schwartz (SCH)] مع الأخذ بالاعتبار الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث إذا كانت ($p=0$) نعتمد على DF ذات النماذج التالية:

$$[1]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$[2]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} + \beta_0 + \varepsilon_t$$

$$[3]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} + \beta_0 + \beta_1 t + \varepsilon_t$$

أما إذا كانت ($p \geq 1$) فإننا سنعتمد على ADF.

وبعد تطبيق الاختبار، حصلنا على النتائج التالية:

الجدول 2: نتائج اختبارات استقرارية المتغيرة GDP

النموذج المقدر	معلمات الانحدار	t المحسوبة	t المجدولة (% 5)	القرار
الحد الثابت والاتجاه العام	الجزء الأحادي ϕ	-0.55	-3.59	النموذج غير ملائم بسبب
	الاتجاه العام b	-1.30	2.85	عدم معنوية الاتجاه العام
	الثابت c	1.57	3.20	
الحد الثابت	الجزء الأحادي ϕ	-2.13	-2.97	النموذج غير ملائم بسبب
	الثابت c	1.46	2.61	عدم معنوية الثابت
بدونهما	الجزء الأحادي ϕ	-0.91	-1.95	السلسلة (FDI) غير مستقرة
النموذج المقدر	معلمات الانحدار	t المحسوبة	t المجدولة (% 5)	القرار
الحد الثابت والاتجاه العام	الجزء الأحادي ϕ	-5.27	-3.60	النموذج غير ملائم بسبب
	الاتجاه العام b	-2.23	2.85	عدم معنوية الاتجاه العام
	الثابت c	1.93	3.20	
الحد الثابت	الجزء الأحادي ϕ	-6.93	-2.98	النموذج غير ملائم بسبب
	الثابت c	-0.20	2.61	عدم معنوية الثابت
بدونهما	الجزء الأحادي ϕ	-7.10	-1.95	السلسلة (dFDI) مستقرة

المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على مخرجات 10 Eviews.

من خلال هذه النتائج توصلنا إلى رفض فرضية الاستقرار بالإضافة إلى عدم معنوية معلمي كل من الاتجاه العام والثابت للسلسلة (GDP)، وبهذا تم التوصل إلى أن السلسلة (GDP) من النوع (DS)، وتم إخضاعها إلى الفروقات من الدرجة الأولى للحصول سلسلة زمنية مستقرة (d GDP)، حيث تم التوصل إلى أن السلسلة (d GDP) مستقرة، مع عدم معنوية كل من الاتجاه العام والثابت، وبالتالي فالسلسلة (d GDP) من النوع (DS) ومتكاملة من الدرجة الأولى ((GDP~I(1).

الجدول 4: تحديد درجة التأخير المثلى للنظام (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GDP FDI

Exogenous variables: C

Date: 12/23/19 Time: 22:31

Sample: 1990 2018

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-83.58304	NA	2.474837	6.581772	6.678549	6.609840
1	-78.59240	12.33288*	1.973034*	6.353282*	6.443592*	6.438888*
2	-74.24119	3.798118	2.258989	6.480091	6.583975	6.619432

* indicates a lag order selected by the criterion

المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على مخرجات Eviews 10.

وحسب المعيارين، نجد أن درجة التأخير التي تعطي أقل قيمة لهما هي: $(p=1)$ بسبب عدم إبداء البيانات المدروسة لأي اتجاهات عامة معنوية، فإنه يبقى أمامنا إجراء الاختبارات مع افتراض:

غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR) وغياب الثابت ومركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن.

غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR) ووجود الثابت مع غياب مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن.

وسيتبع الاعتماد في هذه الدراسة على الافتراض الأول، لأن في اختبار جذر استقرارية للسلسلتين GDP و FDI اتضح من خلال النتائج أنه من رغم أن السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول إلا أنه كان هناك غياب الثابت ومركبة الاتجاه العام.

وحسب نتائج اختبار الأثر الموضحة في الجدول 5، فإننا نقبل الفرضية الصفرية أي لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرتين المدروستين عند مستوى معنوية قدره 5 %.

الجدول 5: نتائج اختبار الأثر للتكامل المتزامن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.258873	9.873518	15.49471	0.2908
At most 1	0.077039	2.084385	3.841468	0.1488

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على مخرجات Eviews 10.

اختبار القيمة الذاتية العظمى

تؤدي نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى الموضحة في الجدول 6 هي الأخرى إلى نفس القرار، حيث نقبل فرضية الغياب الكلي لعلاقات التكامل المتزامن. وبهذا نكون قد توصلنا إلى غياب أي علاقة تكامل متوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرتين المدروستين.

الجدول 6: نتائج اختبار الأثر للتكامل المتزامن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.258873	7.789153	14.26460	0.4005
At most 1	0.077039	2.084385	3.841468	0.1488

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على مخرجات Eviews 10.

تحديد وتقدير النموذج

من خلال نتائج التكامل المتزامن والتي بينت عدم وجود علاقة تكامل توازنية بين المتغيرتين فإن النموذج الملائم للتقدير هو نموذج VAR للمتغيرات في شكل فروقات. وبعد تحديد درجة التأخير الملائمة والتي كانت سنة واحدة (أنظر الجدول 4 السابق)، سنقوم بتقدير النموذج VAR (1). وقد أعطت نتائج التقدير ما يلي (أنظر الملحق 2):

$$dGDP = 0.1920 - 0.4634 dGDP(-1) + 0.2603 dFDI(-1) \quad R^2 = 0.22 \quad F = 3.42$$

$$(0.4759) \quad (-2.5370) \quad (0.3641)$$

$$dGDP = -0.0240 - 0.0218 dGDP(-1) - 0.6135 dFDI(-1) \quad R^2 = 0.22 \quad F = 3.34$$

$$(-0.1795) \quad (-0.3605) \quad (-2.5871)$$

ويتضح لنا من خلال النتائج بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مفسر من قبل قيمه السابقة فقط، نفس الأمر ينطبق على صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهي مفسرة من قبل قيمها السابقة أيضاً، وهذا ما يسمح لنا بالقول بأنه لا توجد علاقة بين المتغيرتين.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم استقرار النموذج VAR (1) يؤدي إلى الحصول على نتائج غير صحيحة، لذا سوف نقوم بالتأكد من كون النموذج المقدر أعلاه يحقق هذه الخاصية.

الجدول 7: نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR

Roots of Characteristic Polynomial

Endogenous variables: DGDP DFDI

Exogenous variables: C

Lagspecification: 1 1

Date: 12/24/19 Time: 12:23

Root	Modulus
-0.538478 - 0.007068i	0.538524
-0.538478 + 0.007068i	0.538524

No root lies outside the unit circle.

VAR satisfies the stability condition.

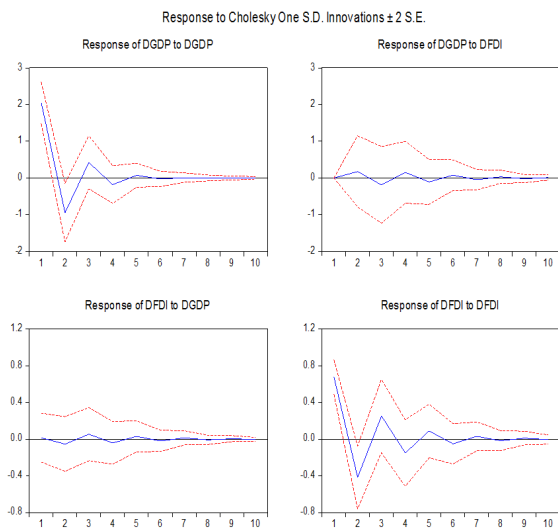
المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على مخرجات Eviews 10.

وهذا ما يفسر بأن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس مرتبط بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

• اختبار تحليل دوال الاستجابة الدفعية للصدمات

توضح دوال الاستجابة الدفعية للصدمات الأثر الذي تخلفه صدمة في متغيرة داخلية من متغيرات النظام المدروس في زمن معين على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المتغيرة وباقي المتغيرات الداخلية في النظام. وبذلك فإن تحليل ودراسة تطورات دوال الاستجابة يعمل على الكشف عن مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة. ولتحليل دوال الاستجابة الدفعية للصدمات بشكل سليم، يجب توفر شرط غياب الارتباط الفوري لتجديدات نظام المتغيرات المدروس، وذلك من أجل التمكن من عزل الصدمات وبالتالي عزل آثار هذه الصدمات، لذا لا بد من إجراء عملية التحليل بالاعتماد على تجديدات مستقلة ولا تملك أية مركبة مشتركة فيما بينها. ويمكن الحصول على تجديدات مستقلة، انطلاقاً من تحويل التجديدات الأصلية باستخدام المعامل الناتج عن تفكيك Cholesky لمصفوفة التباين والتباين المشترك لهذه التجديدات، وبالتالي الحصول على تجديدات متعامدة. وفي المحاكات نعتبر صدمة لكل متغير يساوي انحراف معياري، وسنقوم بدراسة أثر تلك الصدمة على جميع المتغيرات على مدى 10 سنوات في المستقبل.

الشكل 5: نتائج دوال الاستجابة الدفعية للصدمات



المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على مخرجات Eviews 10.

وحسب نتائج التقدير الموضحة في الشكل 5 فإن حدوث صدمة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سترتب عليها أثر إيجابي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة قدره 17% خلال السنة الثانية التي تلي الصدمة، ليتحول إلى أثر سلبي قدره -19%، ثم بعد ذلك إلى أثر إيجابي وهكذا بالتناوب إلى نهاية فترة الاستجابة. وهو نفس الأثر ستحدثه الصدمة على المتغيرة نفسها. هذا التحليل أيضا ينطبق على استجابة

ويتضح لنا من خلال الشكل بأن كل الجذور العكسية (Inverse Roots) لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي، هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح، بحيث أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة، وبالتالي فإن النموذج (1) VAR المقدر يحقق شرط الاستقرار، وهذا ما يؤكد صلاحيته.

- تحليل ديناميكية النموذج المقدر

يتم تحليل ديناميكية النموذج المقدر من خلال تحديد ودراسة شبكة العلاقات السائدة بين المتغيرتين، وذلك من خلال دراسة العلاقة السببية بين المتغيرتين، تحليل الصدمات ودوال الاستجابة وكذا تحليل تباين الخطأ.

اختبار علاقات السببية (Granger, 1969) بين المتغيرتين

تعتمد دراسة العلاقة السببية بين متغيرتين (أو أكثر) على دراسة العلاقة التنبؤية (Forecasting Relation) بينهما، بحيث أنه لا يمكننا القول بأن x تسبب y إلا إذا كان تنبؤ y المعتمد على ماضي كل من x و y معاً أحسن من تنبؤ y المعتمد على ماضي y فقط.

وبعد إجراء اختبار السببية (Granger, 1969) بين المتغيرتين، توصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 8: نتائج اختبار السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 12/24/19 Time: 14:31
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Dependent variable: DGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DFDI	0.132585	1	0.7158
All	0.132585	1	0.7158

Dependent variable: DFDI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DGDP	0.129989	1	0.7184
All	0.129989	1	0.7184

المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على مخرجات Eviews 10.

ويتضح لنا من خلال الجدول بأنه لا توجد علاقة سببية حسب مفهوم Granger بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بمعنى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يساهم في تحسين القدرة التنبؤية بمستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عند مستوى معنوية 5%. كما لا توجد علاقة سببية حسب مفهوم Granger بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تساهم في تحسين القدرة التنبؤية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

نجد أنها لا تلعب دورا كبيرا في تفسير تقلبات وتغيرات النمو الاقتصادي، إذ أن مساهمتها في تفسير هذه التقلبات ضعيفة، حيث ترتفع نسبة مساهمتها من 0.16 % في السنة الثانية التي تلي الصدمة إلى 2.07 % عند السنة العاشرة التي تلي الصدمة. وبالتالي يتضح لنا أن رصيد النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بشكل ضعيف بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما معظم التقلبات الظرفية التي يشهدها هذا الأخير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها، في حين تلعب صدمات النمو الاقتصادي دورا ضعيفا في تفسير تقلبات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والموضحة في الجدول 10 التالي:

الجدول 10: نتائج تفكيك التباين بمتغيرة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

Period	S.E.	DGDP	DFDI
1	0.679276	0.046630	99.95337
2	0.798701	0.486320	99.51368
3	0.839164	0.848735	99.15126
4	0.853564	1.064265	98.93573
5	0.858698	1.172436	98.82756
6	0.860509	1.221116	98.77888
7	0.861139	1.241422	98.75858
8	0.861356	1.249438	98.75056
9	0.861429	1.252475	98.74753
10	0.861454	1.253589	98.74641

المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على مخرجات Eviews 10.

وخلال نتائج هذه الدراسة تبين أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد للجزائر لم يؤثر على النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 1990-2018، وهذا رغم كل الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي باشرت بها الجزائر منذ سنة 1990 والهادفة إلى تبني نظام اقتصاد السوق وخلق مناخ مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية وينفي الفرضية الأولى التي تم وضعها في بداية الدراسة. وبالتالي يبقى مستوى أداء وإمكانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومستوى جاذبيتها لها بحاجة أكثر إلى تحسينهم. أما معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 فهي تعود إلى عوامل أخرى غير عامل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل ارتفاع مداخل الدولة من العملة الصعبة والناتجة عن صادرات قطاع المحروقات.

5. خاتمة

تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم أنواع وأشكال تدفقات رؤوس الأموال التي تستقبلها الدول، حيث تشكل أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادياتها وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم والرقي، خاصة في ظل ما يشهده العالم اليوم من تغيرات وتطورات على كافة المستويات، وترتبط هذه النشاطات كغيرها من القرارات والبدايل ذات الأهمية البالغة والحساسية الكبيرة لارتباطاتها بمجموعة من المخاطر

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لصدمة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث سترتب عليها أثر موجب عند السنة الثانية التي تلي الصدمة، ليتحول إلى أثر سالب في السنة الثالثة، ثم يتحول مرة أخرى وهكذا بالتناوب حتى نهاية الفترة، وبقيم ضعيفة لمعامل الاستجابة. ويعود ضعف هذا الأثر إلى استحواذ قطاع المحروقات على أغلب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين تبقى باقي القطاعات الأخرى المنتجة مهمشة وهذا ما يجعل نسبة النمو ضعيفة. كذلك نفس التأثير ستحدثه على المتغيرة نفسها.

• تحليل تفكيك التباين

بينما توضح دوال الاستجابة الدفعية آثار صدمة تحدث في متغيرة داخلية على باقي المتغيرات الداخلية الأخرى في النظام VAR، نجد أن عملية تحليل تفكيك التباين تساعد على توضيح الأهمية النسبية لكل تجديد من التجديدات، من خلال تقسيم مصدر التغير الذي يحدث في متغيرة داخلية من بين هذه التجديدات، وبالتالي فهو يعكس دور وأهمية كل صدمة، في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات. وبما أن هذه التقنية تستدعي أيضا توفر شرط استقلالية التجديدات، قمنا بنفس طريقة التحويل المعتمدة في تحليل دوال الاستجابة. ومن أجل توضيح تفكيك التباين، سوف نقوم بالاعتماد على تفكيك Cholesky لتحويل الصدمات، بالنسبة لأفق تنبئي يمتد على مدى 10 سنوات في المستقبل. حيث تم التركيز أكثر على تفكيك تباين متغيرة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنتائج موضحة في الجدول 9 التالي.

الجدول 9: نتائج تفكيك التباين بمتغيرة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

Period	S.E.	DGDP	DFDI
1	2.048262	100.0000	0.000000
2	2.262813	99.38931	0.610693
3	2.310072	98.73442	1.265577
4	2.322374	98.30914	1.690856
5	2.326163	98.08932	1.910681
6	2.327499	97.98958	2.010423
7	2.328004	97.94793	2.052074
8	2.328199	97.93150	2.068500
9	2.328274	97.92529	2.074713
10	2.328302	97.92301	2.076990

المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على مخرجات Eviews 10.

ويتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، بأن معظم التقلبات الظرفية التي يشهدها النمو الاقتصادي هي ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها، إذ أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته 99.38 % من تغيرات النمو الاقتصادي خلال الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة، إلا أن هذه النسبة ستعرف تراجعاً لكن بمعدلات جد ضعيفة مع مرور السنوات إلى أن تصل إلى حدود 97.92 % عند السنة العاشرة التي تلي الصدمة. أما فيما يتعلق بصدمات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

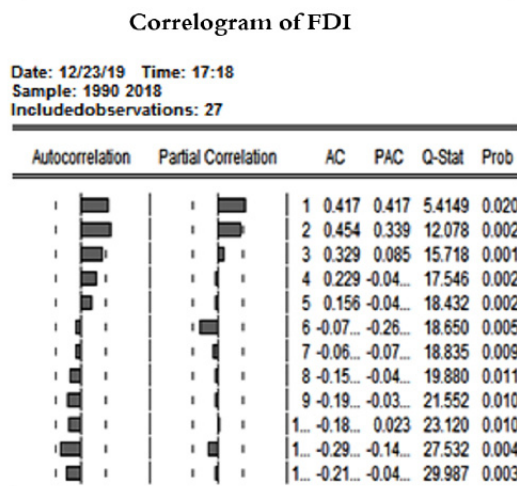
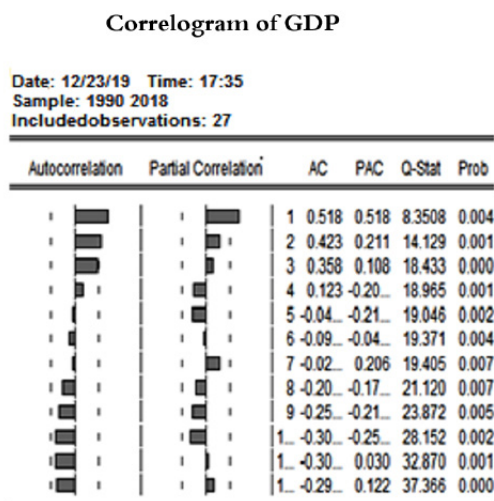
- تطوير النسيج الوطني من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تجد الاستثمارات الأجنبية مؤسسات تعمل معها في إطار المناولة.
- الاستثمار في الموارد البشرية وتطوير اليد العاملة وربط مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل على مستوى العالمي.
- تطوير البنية التحتية من شبكات اللوجستك وحل مشكلات العقار الصناعي وإقامة مناطق صناعية وحتى مناطق حرة مثل المناطق الحرة بالعقبة في الأردن وبيور سعيد في مصر.
- وضع خطط وبرامج وخرائط استثمارية وقواعد معلومات وإتاحتها للمستثمر الأجنبي لتكون أداة للدولة توضح من خلالها أهدافها من الاستثمارات الأجنبية.
- المساواة بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية في التسهيلات، وكذا الاستقلالية بالمشروع.
- الاستفادة من تجارب الدول النامية الناجحة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

6. قائمة الملاحق

الملحق 1: دوال الارتباط الذاتي للسلسلة GDP وللسلسلة FDI



المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على مخرجات 10 Eviews.

التي قد تؤثر مباشرة على العوائد. إلا أن الرغبة الأكيدة في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من مزايا العولمة المالية، دفع بكل الدول ومنها الجزائر إلى فتح أبواب اقتصادها أمام الرأس المال الأجنبي، فالتطور الاقتصادي يرتبط بالضرورة بالعلاقات مع العالم الخارجي للاستفادة من قدراته العلمية والفنية وموارد المالية.

ومن خلال الدراسة تبين أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد للجزائر لم يؤثر على النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 1990-2018، وهذا رغم كل الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي باشرت بها الجزائر منذ سنة 1990 والهادفة إلى تبني نظام اقتصاد السوق وخلق مناخ مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي يبقى مستوى أداء وإمكانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومستوى جاذبيتها لها بحاجة أكثر إلى تحسينهم. والسبب في هذا كله يعود إلى تضافر العديد من العوامل التي قلصت من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، نجيزها النقاط التالية:

- عدم الاستقرار السياسي.
- عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- غياب رؤية موحدة على مستوى صناع القرار بخصوص الاستثمارات الأجنبية، وكذا غياب سلم الأولويات، إضافة إلى أن القرارات الاقتصادية التي مازالت تتأثر تأثيرا مباشرا بمواقف السياسية.

- تعقيدات النظم الضريبية وكثرتها في موضوع واحد.
- عدم وضوح السياسات الاقتصادية وغياب التخطيط والاعتماد على العشوائية في الكثير من الأمور.
- ومن أجل تحقيق مناخ مناسب لجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، نقترح بعض التوصيات التالية

العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للإستثمار، مع تبسيط الإجراءات والرسوم و سرعة إصدار و تفعيل قوانين المنافسة ومنع الإحتكار وحماية الملكية الفكرية و براءات الإختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الإستثماري.

- دعم الإطار المؤسساتي.
- إكمال مسار إجراءات التحرير الكلي لحساب رأس المال.
- إعادة النظر في القاعدة 49 -٪ 51.
- تطوير الجهاز المصرفي وتوفير وسائل الدفع الحديثة بالإضافة إلى تفعيل بورصة الجزائر.
- تطوير النظام الجبائي وتدعيم الشفافية.

the Developing Countries? G-24 Discussion Papers 14. United Nations Conference on Trade and Development.

الملحق 2: نتائج تقدير نموذج VAR(1)

Vector Autoregression Estimates		
Date: 12/23/19 Time: 20:42		
Sample (adjusted): 1990 2018		
Included observations: 27 after adjustment		
Standards errors in () & t-statistics in []		
	DGDP	DFDI
DGDP(-1)	-0.463400 (0.18265) [-2.53705]	-0.021839 (0.06057) [-0.36054]
DFDI(-1)	0.260384 (0.71510) [0.36412]	-0.613555 (0.23715) [-2.58717]
C	0.192053 (0.40348) [0.47599]	-0.024028 (0.13381) [-0.17957]
R-squared	0.229624	0.225571
Adj. R-squared	0.162634	0.158229
Sum sq. resid	96.49366	10.61257
S.E. equation	2.048262	0.679276
F-statistic	3.427770	3.349642
Log likelihood	-53.94035	-25.24366
Akaike AIC	4.380027	2.172589
Schwarz SC	4.525192	2.317754
Mean dependent	0.145713	-0.050979
S.D. dependent	2.238350	0.740371
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.934912
Determinant resid covariance		1.514154
Log likelihood		-79.17795
Akaike information criterion		6.552150
Schwarz criterion		6.842480

المصدر: من إعداد المؤلفين بناء على مخرجات 10 Eviews.

7. قائمة المراجع

- بيري نورة، زرقين عيود (2014)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب: محدثات وآثار، دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الانية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول.
- يوسف مسعداوي (2008)، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- محمد العيد بيوض (2011)، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وعلى التنمية المستدامة في اقتصاديات المغاربية (دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب)، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر.
- محمد علي إبراهيم العامري (2010)، الإدارة المالية المتقدمة، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.
- ناجي بن حسين (2009)، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31.
- عائشة بن عطا الله (2018)، تحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين: دراسة قياسية للفترة 1982-2017، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 18، العدد 1، ص 167-177.
- عبد الكريم كاسكي (2013)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان.
- عميروش محند شلغوم (2012)، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان.
- فريد النجار (2000)، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير الاستثمار العالمي 2019. <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>
- رفيق نزارى والطاهر هارون (2016)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 2، جامعة بسكرة، الجزائر.
- خالد عبد الرحمان البسام (2011)، تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (1980-2005)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة.
- Charles Wyplosz (2002), How Risky is Financial Liberalization in

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف بلقاسم بن علال، وآخرون (2021)، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص: 101-113